جامعة زيان عاشور– الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مطبوعة خاصة بمقياس:

الإصلاحات التربوية

دروس موجهة إلى طلبة السنة ثانية ماستر – علم الاجتماع التربية

السداسي: الأول الرصيد: ... المعامل: ... التقييم: ...

إعداد: الدكتور طوال عبد العزيز

السنة الجامعية: 2023/2022

تمهيد

شكل الإصلاح التربوي في الجزائر تحولا كبيرا في مسار العملية التربوية وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية. ولقد كان لتأثيراتها على الكثير من المواد الدراسية تحولا في التصور العام للسياسة التربوية تجاه الدين الإسلامي والتوجه الواجب الاندماج فيه المستقبل. ولقد كانت التربية الإسلامية واحدة مما أثارت التعديلات في مناهجها فضول الباحثين بين ما كانت عليه في النظام السابق والمنظومة الحالية. ولذلك فالباحث أراد في هذا الفصل تقديم مجموعة من المباحث التي يشير في أولها لمرحلة الإصلاحات وما حصل فيها المناهج والكتب وطرائق التدريس. ليتحول بعدها في مبحث آخر إلى المدرسة كمؤسسة معنية بالدرجة الأولى بالإصلاح.

قدم الباحث في المباحث الثلاثة الموالية البرامج المدرسية ومكوناتها وأهدافها وأهميتها ليصل في المبحث الأخير إلى القديمة منها والتي تخص مرحلة التعليم الأساسي، والحديثة التي تخص مرحلة التعليم الابتدائي الجاري العمل بها مع الإصلاحات الأخيرة.

المحاضرة الأولى

1 . إصلاح النظام التربوي في الجزائر

1 . 1 . تعريف النظام التربوي الجزائري

هو: " تلك المكونات الأساسية المتفاعلة وفقا للمرجعية المبنية على مختلف دساتير الجزائر و للتوجيهات السياسية و الاجتماعية و للاقتصادية لها، في ظل التعدية و الإنتاج الاقتصادي و المحافظة على هوية الشعب الجزائري و أصالته وقيمه، و التي تهدف إلى تكوين الفرد الجزائري المشبع و المعتز بثقافته و المتفتح على عصره".

(1)

يتكون النظام التربوي من مستويين أحدهما واصف للنظام (المستوى البنائي) و الآخر واصف لعمليات النظام (المستوى الوظيفي).و بشيء من التفصيل للمستويين

(2):

- فالمستوى البنائي يتكون من بنيات مختلفة هي: بنيات سياسية تشمل وظيفة اتخاذ قرارات السياسة التعليمية، بنيات إدارية تدير شؤون النظام وتسييرها، بنيات بيداغوجية تخطط للبرامج والطرق والوسائل أو تنفذها أو تقومها.
- أما المستوى الوظيفي فيمثل مستوى الوظائف التي يشغلها النظام وتحدد في مستوى سياسي يشمل تخطيط الغايات وتحديد الاختيارات، مستوى إداري يشمل

تسيير النظام وتدبير الموارد و الخدمات و إصدارات القرارات التنظيمية، مستوى إداري يشمل عملية التكوين و التأطير التربوي و التدريس.

وقد بنيت السياسات التعليمية في الجزائر على المبادئ التالية:

أ- البعد الوطني: يتمثل في أن الإسلام والعروبة والأمازيغية هي المكونات الأساسية لهوية الأمة الجزائرية، التي تكرس أصالتها ويتعين على المنظومة التربوية ترسيخها لدى المتعلمين لضمان الوحدة الوطنية والمحافظة على الشخصية الجزائرية، كما يتعين عليها إحداث تماسك بين القيم الأصيلة وبين ما تطمح إليه الأمة من تقدم.

ب - البعد الديمقراطي: يتجلى هذا البعد في التوجيهات الجديدة للبلاد الرامية إلى بناء نظام ديمقراطي* يعمل على نشر الثقافة والديمقراطية قيما و سلوكا، و النظام التربوي من خلال البرامج المدرسية يتكفل بالنهوض بهذا البعد، كذلك يعمل النظام التربوي على تكريس مبدأ ديمقراطية التعليم.

ج - **البعد العلمي و التكنولوجي:** و هذا من خلال إعطاء أهمية للمعارف العلمية و التطبيقات التكنولوجية و ربط التعليم بالجانب التطبيقي.

د - **البعد العالمي:** يتميز العالم اليوم بالترابط في كافة المجالات و وفرة المعلومات و الخدمات ما أدى إلى تطوير طرق العمل و التشجيع على الإبداع، و ضرورة تفاعل النظام التربوي مع هذه المستجدات و المتغيرات .

المحاضرة الثانية

1 غايات النظام التربوي الجزائري:

يسعى النظام التربوي فـي ضوء ما سبق إلى تحقيق الغايات التالية:[3]

- بناء مجتمع متكامل متماسك معتز بأصالته و واثق بمستقبله يقوم على:

- الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام عقيدة و سلوكا و حضارة و تعزيز دوره في تماسك المجمع الجزائري، و في العروبة حضارة و ثقافة و لغة و في الأمازيغية ثقافة و تراثا و جزءا من مقومات الشخصية الوطنية.

- روح الديمقراطية التي ترمي إلى ترسيخ القيم التالية: احترام الرأي الآخر، العدالة الاجتماعية، حسن التعايش و التكافل الاجتماعي و نبذ العنف، المساواة و عدم الإقصاء أو الميز.

- روح العصرنة و العلمية التي تمكن المجتمع من مواكبة التطورات العلمية بـ: التحكم في العلوم الجديدة و التكنولوجيات المستحدثة، التحلي بالقيم الإنسانية النبيلة، الإسهال في بناء الحضارة الإسلامية.

- تكوين المواطن وإكسابه القدرات و الكفاءات التي تؤهله لـ: بناء الوطن في سياق التوجيهات الوطنية و مستلزمات العصر، توطيد الهوية الوطنية بترسيخ روح الانتماء للوطن و الدفاع عن وحدته و سلامته و العقيدة الإسلامية السمحاء.

- ترقية ثقافة وطنية متفتحة على الثقافة العالمية الهادفة إلى:

- تربية النشء على الذوق السليم و التطلع إلى قيم الحق و العدل و الخير و الجمال و حب المعرفة.
- تنمية التربية من أجل الوطن و المواطنة بتعزيز التربية الوطنية و التاريخ الوطني.
- امتلاك روح التحدي لمواجهة رهانات القرن الجديد و التكيف مع مستلزمات العصر و التأقلم مع مقتضيات العولمة.

1 . 2 . الإصلاح التربوي في الجزائر

تطورت المدرسة الجزائرية عبر عدة مراحل، من حيث الهياكل القاعدية و عدد المدرسيين و الأساتذة و عدد المؤطرين المفتشين، و أدوات الدعم و الوسائل البيداغوجية، و كل ذلك بفضل المجهودات التي قدمتها الدولة بالرغم من كل الظروف للنهوض بهذا القطاع، و إن دل ذلك على شيء على الوعي بفعالية النظام التربوي و أثره على البناء الاجتماعي.

و ما دلت عليه الدراسات من انخفاض نسب المتمدرسين من الجزائريين عند الاستقلال، و قلة الإطارات و سيطرة اللغة الفرنسية، و اقتصار التعليم على طبقات دون أخرى و مناطق غيرها، لم تكن لتناسب الجزائريين إلا أنه في المراحل الأولى بعد الاستقلال عملت الجزائر عل تسيير التنظيم الموروث بمحاسنه و مساوئه لكي

لا يتوقف الجهاز مع الدول الشقيقة و تعميم التعليم و إيصاله إلى المناطق النائية بالقرى و الأرياف مسخرة هذا الهدف جميع ما لديه من إمكانات.[4]

المحاضرة الثالثة

المرحلة الأولى: تنظيم التعليم في الجزائر غداة الاستقلال (1962 – 1969) :

لقد كان التعليم غداة الاستقلال مقسما إلى مرحلتين و هما مرحلة التعليم الابتدائي و مرحلة التعليم العام، و هو ما صار يعرف من بعد بمرحلة التعليم المتوسط. و في أول دخول مدرسي تم في أكتوبر 1962 في الجزائر المستقلة اتخذت وزارة التربية آنذاك قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع و قد تم توظيف 3.452 معلما للعربية و 16.450 للغة الأجنبية منهم عدد كبير من الممرنين قصد سد الفراغ المدهش الذي أحدثه عمدا أكثر من 10,000 معلم فرنسي غادروا بلادنا جماعية زيادة على 425 معلم جزائري من مجموع 2600 انقطعوا عن التعليم ليلتحقوا بقطاعات أخرى و أسندت لهؤلاء المعلمين المبتدئين مهمة التدريس بعد أن تدربوا في ورشات صيفية و في انتظار وضع إصلاح شامل يتناول بنايات التعليم و مضامينه و طرائقه أجريت على التعليم تحويرات مختلفة منذ سنة 1962 و من إجراءات الفورية التي اتخذت نذكر[5] :

الإطار الوطني الجزائري الذي وضع فيه التعليم في بلادنا استعادة سيادتها و حريتها و استقلالها و أعادت الاعتبار للغة الوطنية و التربية الدينية و الأخلاقية و المدنية و التاريخ و الجغرافيا و غيرها ثم شكلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول في (1962/12/15) حددت الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم ذلك تمثلت في لتعريب و الجزارة و ديمقراطية التعليم و التكوين العلمي و التكنولوجي.

لقد شهد الدخول المدرسي الثاني بعد الاستقلال أي سنة 1963 – 1964 حملة كبيرة لتنظيم تدريس اللغة العربية و تعميم الإجراءات المتخذة بهذا الشأن على جميع المدارس الابتدائية.و تدعيمها بتعليمات تطبيقية و هكذا تقرر تعريب السنة الأولى الابتدائية تعريبا كاملا بتوقيت 15 ساعة في الأسبوع يتعلم التلاميذ بالعربية كل المواد المبرمجة و كان توقيت السنوات الأخرى يحتوي على 30 ساعة أسبوعية منها عشر ساعات للغة الوطنية ثم أصبح توقيت اللغة العربية يتراوح حسب السنوات ما بين 15 و 20 ساعة في الأسبوع ما عدا الأسقام النهائية التي حافظت على 10 ساعات للعربية و 20 للفرنسية. و قد استلزمت هذه الإجراءات مجهودات ضخمة لتوفير العدد الكافي من المعلمين لأن اللغة العربية كانت عربية في وطنها في عهد الاستعمار.و محكوم عليها بالهجر حيث أنها لم تدرس كلغة أجنبية لمدة 03 ساعات في الأسبوع إلا في مدارس قليلة العدد موجودة بأحياء كان يطلق عليها آنذاك اسم الأحياء العربية كما شرع في تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم بفتح أبواب المؤسسات لكل ما كان في سن السادسة و حتى للذين سبق أن حرموا من حقهم في التسجيل، حيث كان التلاميذ في السنة الأولى من التعليم الابتدائي. هم في سن التاسعة أو العاشرة إذا لم تعط لهم الفرصة قبل الاستقلال ليلتحقوا بالمدرسة في الوقت المناسب.

في أكتوبر 1967 تم تطبيق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية ابتدائي تعريبا كاملا تدرس كل المواد المبرمجة باللغة العربية وحدها و بتوقيت 20 ساعة في الأسبوع و قد ارتفع عدد التلاميذ إلى 1.461.776 (منهم: 918.000 ذكورا

و543.77 إناثا) و عدد المعلمين إلى33.113 منهم17.047 بالعربيةو16.066 بالفرنسية موزعين إلى 27.307 جزائري و 5.806 أجنبي أي بنسبة5.34 %من المجموع في الابتدائي.

أما في السنة الثالثة الابتدائية و ابتداء من الموسم الدراسي 1968 – 1969 فتقرر تدريس مادة الحساب لمدة خمس ساعات في الأسبوع بالفرنسية و ساعة و أربعين دقيقة بالعربية الشيء الذي أحدث ضجة في الأوساط المعنية و اختلالا تربويا في الأقسام فاعتبر هذا الإجراء فاشلا و تقرر تدريس الحساب بالعربية وحدها ابتداء من السنة الموالية و مهما يكن من أمر يمكن تمييز هذه المرحلة الأولى التي استمرت إلى سنة 1969 بكونها استرجعت نهائيا للغة العربية مكانتها في النظام التعليمي و اهتمت بتدعيمها في المرحلة الابتدائية.

حيث أصبحت لغة التعليم في كل المواد و غيرت بصفة جذرية البرامج التعليمية الموروثة و تركت الكتب المستعملة في عهد الاستعمار.

تتميز هذه المرحلة الأولى التي استمرت إلى سنة 1969 بكونها استرجعت نهائيا للغة العربية مكانتها في النظام التعليمي* و اهتمت بتدعيمها في المرحلة الابتدائية حيث أصبحت لغة التعليم في كل المواد و عبرت بصفة جذرية البرامج التعليمية الموروثة و تركت الكتب المستعملة في عهد الاستعمار. المر الذي حث على وضع أكبر عدد من الكتب الجزائرية تتماشى و اختياراتنا الأساسية من تعميم التعليم و تعريبه و طابعه الديمقراطي و العلمي و حقائق البلاد و في حالة التعذر، بسبب ضيق

الوقت أو سبب آخر، اختبرت سنويا من طرف لجنة خاصة، الكتب التي كانت تستعمل مؤقتا[6].

لا شك أن تطور المنظومة التربوية كان لا يخضع في البداية لقواعد منطقية مدروسة مسبقا و لخطة معينة لكنه كان يخضع للحاجة و الضغوط الظرفية إذا دعت الضرورة مثلا إلى توظيف متعاونين بلغ عددهم 12.000 مع أنه لم يسبق لهم غالب الأحيان التدريس كما دعت في بعض الأحيان إلى اتخاذ تدابير ارتجالية، و لا شك أن النظام التعليمي المعروف آنذاك كان غير مثالي و لكن الشيء الذي لا يجحد هو أنه ما إن استعادت الجزائر حريتها و استقلالها حتى أخذت تعمل بجد و عزم وطيد و إيمان راسخ و حيوية متجدد لتستعيد مجدها الثقافي و تاريخها المجد و حضارتها العربية الإسلامية و تتخلص من التبعية الفكرية البعيدة كل البعد عن واقعنا و التعليم. بين الميادين الحيوية التي تجلت فيه هذه الإدارة القوية[7]. و اهتمت الدولة الجزائرية الفتية عند وضع مخططات التنمية بالمنظومة التربوية و منحتها مكانة خاصة في مشاريعها التنموية الثلاثي و تتجلى المنظومة التربوية في المخططات التنمية في الجزائر فيما يلي:

المخطط الثلاثي الأول (1967- 1969): هو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية عهدا للتخطيط و لقد كانت حصة قطاع التربية و التعليم في هذا المخطط ما يقارب 13% من الميزانية العامة للدول أي قيمته 1.09 م. د. ج.

أهم منجزات المنظومة التربوية في المخطط الثلاثي نذكر ما يلي:

- تطبيق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملا و في جميع المواد ابتداء من الموسم الدراسي (1967- 1969).

- تعريب الثالثة ابتدائية بصفة جزئية ابتداء من الموسم الدراسي (1968- 1969).

- تعريب السنوات الأولى الثلاث بشكل كامل و تعريب جزئي للسنة الرابعة ابتدائية ابتداء من الموسم الدراسي (1969- 1970).

- وعموما فإن المرحلة الأولى للتعريب التي استمرت إلى سنة 1970 فيمكن تلخيصها في التعليميين الابتدائي و المتوسط كما يلي:

ـ الابتدائي: كانت السنة الأولى و الثانية معربتية تعريبا كاملا لا تدرس فيهما أي لغة أجنبية، و كانت تدرس في السنة الثالثة إلى السنة السادسة المواد الأدبية باللغة العربية و المواد العلمية باللغة الفرنسية و يتراوح توقيت المواد بالعربية ما بين10 و15ساعة في الأسبوع.

أما في السنتين السابع و الثامنة فكان التوقيت موزعا إلى 20 ساعة بالفرنسية و 10 ساعات لتدريس المواد باللغة العربية.[8]

ـ المتوسط: لكي نقيس تطور التعليم التكميلي* أي المتوسط يستحسن أن نغطي عنه لمحة وجيزة من السنة الأولى إلى الرابعة متوسط . كانت المواد الأدبية باستثناء الجغرافيا تدرس بالعربية و المواد العلمية بالفرنسية، و كان توقيت المواد المدرسة بالعربية يتراوح ما بين 8 و 10 ساعات في الأسبوع و كانت توجد نحو 15 متوسطة

معربة، بالإضافة إلى أقسام عديدة معربة أيضا في المتوسطات "المزدوجة" أو الانتقالية و هي تسمية أطلقت على المؤسسات التي تدرس فيها أغلبية المواد باللغة الأجنبية.

و أما عدد التلاميذ فإنه بلغ في أكتوبر 1970 من التلاميذ المسجلين 1.851.416 تلميذ منهم 700.924 إناثا و 1.150.492 ذكورا و كان توزيع المنتمين للتعليم المتوسط كما يلي:

التعليم المعرب: 24.10، التعليم المزدوج: 85.450، التعليم التقني: 32.29 و الزراعي: 8.511.

عرفت هذه الفترة الممتدة (1970 إلى 1980) إعداد مشاريع إصلاحية كمشروع (1973) المتزامن و نهاية المخطط الرباعي الأول و بداية المخطط الرباعي الثاني، و مشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 التي صدرت، بعد تعديلها في شكل أمريه 16 أفريل 1976 و تعد الأمرية المذكورة أهم إنجاز إصلاحي يخص المنظومة التربوية، و التي لا يزال العمل مستمر بها حتى يومنا هذا و تشمل الأمرية على تنظيم التربية و التكوين الذي نص على إنشاء المدرسة الأساسية و توحيد التعليم الأساسي و إجباريته و تنظيم التعليم الثانوي و ظهره فكرة التعليم الثانوي المتخصص و تنظيم التربية التحضيرية، تنظيم البحث التربوي إعداد البرامج و الوسائل التعليمة، تكوين المستخدمين، التنظيم و المراقبة و التفتيش التربوي ، التوجيه المدرسي، الخدمات الاجتماعية الإدارة المدرسية.[9]

المحاضرة الرابعة

المرحلة الثانية : المخطط الرباعي الأول: (1970 – 1973):

كانت حصة قطاع التربية و لتعليم في هذا المخطط ما يقارب 18% من الميزانية العامة للدولة، أي ما قيمته (6.5 م.د.ج).[10]

و من الإجراءات البيداغوجية التي اتخذت في نطاق هذا المخطط يجدر بنا أن نذكر التعديلات التي أدخلت على البرامج و المناهج التعليمية و على الخريطة المدرسية التربوية و الإدارية و مقاييس توجيه التلاميذ و تقييمهم على أسس علمية و منطقية حتى نتفادى التسربات الكثيرة و التكرار الفادح و هذا كله تمهيدا لإصلاح جذر شامل يستجيب لتطلعات عميقة و مشروعة و يندرج ضمن منظور يرمي إلى إعادة بناء النظام التربوي القائم[11]. و تقرر أيضا توحيد التعليم المتوسط ليكون مستقلا بذاته و يوفر بتكافؤ الفرص لجميع التلاميذ الناجحين في امتحان السادسة أي الأولى متوسط و انتقالهم من قسم نسبة مئوية تعادل 85% إلى السنة الثالثة و نسبة 70% إلى السنة الأولى ثانوي و أعتقد أن تحقيق هذه النسب كان صعبا.

- الشروع ابتداء من الموسم 1971 – 1972 في تحويل مدارس التعليم التقني إلى متوسطات متعددة التقنيات.

- تعريب ثلث الأقسام العلمية في مستوى السنة الأولى ثانوي تعريبا كاملا في جميع المواد.و على الرغم من النتائج الايجابية جزئيا، لا يفوتنا أن نعترف بأن قطاع

التربية لم يحقق كل الأهداف المسطرة في نطاق هذا المخطط لأن إنجازها كليا لم يكن بالأمر السهل، و في هذا الصدد يمكنا أن نلاحظ النقائص التالية:

ـ لوحظ الانتساب إلى التعليم الابتدائي لم يبلغ النسب المنشودة خاصة في الأرياف و ضواحي المدن الكبرى.

ـ لوحظ التأخيرات الكبيرة في انجاز بعض المدارس و كذا النقص الملحوظ في إيجاد المعلمين الأكفاء.إلغاء تكميليات التعليم التقني و التعليم الفلاحي على الرغم من أن هذه التكميليات كانت الأساس لتكييف تربيتنا مع حاجات التنمية [12].

المرحلة الثالثة: المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977):

كانت حصة قطاع التربية و التعليم في هذا المخطط ما يقارب 4.82% من الميزانية العامة للدولة أي ما قيمته 5.84 م.د.ج.

تم إدخال تعديلات ضمن مشروع أولي لإصلاح التعليم الابتدائي الذي زكي فعلا و لكن لم يشرع في تطبيقه إلا خلال الخطة الثانية (1974- 1977) و لم تصدر النصوص ذات الأهمية القصوى إلا في أفريل 1976 و لم يشرع فعلا في تنصيب المدرسة الأساسية إلا ابتداء من الموسم الدراسي (1980–1981) بعد قرار اللجنة المركزية في دورتها الثانية من 26 إلى 30 ديسمبر 1979.

و أهم منجزات المنظومة التربوية خلال المخطط الرباعي الثاني تتلخص فيما يلي:

- الشروع ابتداء من الموسم الدراسي (1975- 1976) في تعميم الإصلاح التربوي الذي أقره الميثاق الوطني و صادق عليه المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني.

- إعطاء عناية خاصة للتعليم التقني و المهني* في إطار إصلاح التعليم لثانوي و العمل على توسيع مجالاته و تمكينه مستقبلا من استقطاب أغلبية خريجي المدرسة الأساسية الشروع في استكمال تعريب مادة الحساب في المرحلة الابتدائية.

- الرفع من نسبة التعريب بأقسام التعليم المتوسط و الفروع العلمية بالتعليم الثانوي.

اعتبر الموسم الدراسي (1976- 1977) موسم توحيد المنظومة التربوية كما نص عليه المرسوم الخاص بإدماج المؤسسات الحرة ضمن التعليم العمومي الحكومي، و لكل هذه الاعتبارات يمكن أن نقول أن هذا الموسم يعتبر بحق موسم ولادة المدرسة الجزائرية الحقيقة[13] .

أما بنية التكوين المهني فتفرعت إلى فرعين أساسيين و هما فرع التكوين المهني القصير و هو يسعى إلى تكوين عمال مؤهلين أو مهنيين من المستوى الثالث كمساعدين في التعليم مثلا ثم فرع التكوين المهني الطويل لمدة ثلاث سنوات و هو يهدف إلى تكوين الأطر المتوسط من المتوسطة من المستوى الرابع و بعد تدريب كاف في الميدان و الورشات الملائمة.

تتميز هذه المرحلة بتطبيق نظام المدرسة الأساسية التي قسمت إلى مرحلتين:

ـ مرحلة ابتدائية مدتها ست سنوات. وتستغرق ست سنوات (من 6 سنوات حتى سن 12 سنة).

ـ مرحلة ما فوق الابتدائية ويطلق عليها مرحلة التعليم المتوسط. وتستغرق ثلاث سنوات (من 13 سنة إلى 15 سنة). وتظهر في هذه المرحلة الأهداف من التعليم الأساسي في ربط الفكر بالعمل وتكوين مواطن صالح متعدد التخصصات.[14]

المحاضرة الخامسة

المرحلة الرابعة: المرحلة التكميلية (1978- 1979):

و لقد كانت حصة قطاع التربية و التعليم في هذه المرحلة ما يقارب 3.14% من الميزانية العامة للدولة، أي ما قيمته 3.38 م.د.ج [15]. و أهم المكاسب التي أحرزتها المدرسة الجزائرية خلال هذه السنة ما يلي:

- ارتفاع أعداد التلاميذ في التعليم الابتدائي سنة (1976- 1977) من 02.782 إلى 2972,242 سنة (1978 – 1979) أي بزيادة: 190.198 تلميذ.

و في هذا الصدد انعقد في بداية جويلية 1979 بالعاصمة ملتقى ضم الإطارات العاملة في حقل التربية و قد كان هذا الملتقى الذي دخل في إطار تحضير السنة الدراسية (1979- 1980) مناسبة لوزير التربية ليحدد منطلقات و أسس النظام التربوي في الجزائر على ضوء توجيهات و مقررات المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني و أحكام الأمر المتعلقة بالتربية و التكوين الصادر في 16 أفريل 1976 و انطلاقا من الحرص على توحيد المدرسة و توحيد أفكار المتخرجين منها.

أما الخطوط العريضة لهذا الإصلاح فهي كالتالي:

- لقد اعتمد إصلاح التعليم المدرسة الأساسية كقاعدة تدوم الدراسة الإلزامية* فيها تسع سنوات و توفر بواسطتها تربية عامة بوليتكنية (متعددة التقنيات).

- ترتبط بهذه المدرسة الأساسية التي تعتبر بحق الحجر الأساسي لبناء التعليم الجديد مؤسسات تعليمية ثانوية عامة أو مؤسسات تكوين مهني إما قصير المدى من المستوى الثالث و إما طويل المدى من المستوى الرابع.

و يحتوي الهيكل التعليمي الذي يتفرع عن مرحلة التعليم الإلزامي أي التعليم الذي يزاول في المدرسة الأساسية البوليتكنية :

- على بنية تعليمية ثانوية تقوم أساسا بإعداد التلاميذ للإلحاق بالتعليم العالي و الجامعة و البكالوريا في ثانوية تعليم عام.

- تعليم ثانوي متخصص و هذا يقوم بإعداد الطلبة إلى بكالوريا التعليم الثانوي العام في آن واحد يقوم بتكوين الإضافي متخصص يهدف إلى دعم و تفتيح المواهب و المهارات الخاصة يفيد هذا التكوين الإضافي الذي يقصد أساسا تزكية المهارات التي تعود على التلاميذ بفوائد منها :العانية التربوية الخاصة أو المساعدة في متابعة دراستهم العليا.[16]

المحاضرة السادسة

المرحلة الخامسة : الإصلاح التربوي (1980- 1990):

أولا : إصلاح المدرسة الأساسية

إن أهم حدث عرفته المنظومة التربوية في هذه الفترة يتمثل في إصلاح المدرسة الأساسية التي تم تنصيبها ابتداء من السنة الأولى و ذلك للعام الدراسي (1980- 1981) فما هي بالضبط هذه المدرسة الأساسية التي أحدثت هذه الضجة داخل و خارج محيطها ؟

فيمكن تعريفها على ضوء وثائق الإصلاح بأنها البنية التعليمية القاعدية التي تكفل لجميع أطفال تربية أساسية واحدة لمدة تسع سنوات تسمح لكل تلميذ بمواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع نظرا لمواهبه و جهوده كما يهيئه في نفس الوقت و تعده إلى الالتحاق بوحدات الإنتاج أو بمؤسسات التعليم المهني فتعتبر من جهة أخرى مدرسة شاملة متعددة التقنيات يتكامل فيها العلم بالتطبيقات العلمية و بترجمة المعارف النظرية إلى مهارات أو مواقف إجرائية و تتجسد في النهاية عناصرها و اختياراتها الأساسية التي أخذت بعين الاعتبار وضع معالم الإصلاح للنظام التربوي فيما يلي :

1. ديمقراطية التعليم و تكافؤ الفرص لجميع الأطفال الذين لهم حق في الدراسة من 06 إلى 16 سنة و بصفة إلزامية و منحهم مجانية التعليم في جميع المستويات و في جميع المؤسسات التعليمية.

2. جزأرة التعليم* من ناحية المضمون و البرامج و المناهج و الكتب و الوسائل التربوية و التأطير.

3. تعريبه تعريبا كاملا.

4. تفتحه على المحيط القريب و البعيد، عن طريق دراسة الوسط و تعلم اللغات الأجنبية.

5. الاهتمام بالعلوم و التكنولوجيا.

6. ربط التربية بالحياة و الثورة الجزائرية.

7. اعتبار التربية بمعناها الواسع لتشترك في مسؤوليتها الشاملة و المتكاملة المؤسسات المدرسية و الأسرة و المنظمات الاجتماعية و الهيئات الوطنية على اختلاف مهامها و نشاطاتها.[17]

ثانيا : أسباب ظهور المدرسة الأساسية : لقد كانت المدرسة الأساسية نتيجة لعاملين مرتبطين هما : التطور الاجتماعي و الاقتصادي عيوب التنظيم التربوي الموروث.

ثالثا : خصائص و أهداف المدرسة الأساسية:

إن المدرسة الأساسية هي محاولة للتغيير، تماشيا مع المستجدات من تعميق للتعريب و مسايرة للتغيير الاجتماعي و الاقتصادي الذي تشهده الجزائر،وترسيخا للمبادئ السياسية للدولة ولطموحات الجماهير و قد جاء في الوثيقة لإصلاح التعليم (أبو عبد الله غلام الله: 1982 ص 6) أنه من العزم على إرساء المكين للاشتراكية في الجزائر

و التحكم في متطلبات الثورة الصناعية و الثورة الزراعية، تجلت ضرورة إصلاح المدرسة التي لها أربع مهام رئيسية و هي :

1- تربية الشبيبة على الخلق الاشتراكي، و على حب العمل و التمسك بقيد الحضارة العربية الإسلامية و على التضامن مع القوى العالمية و التقدم.

1- التربية على حب الوطن، و على الدفاع على مكاسب الثورة، و التجنيد الدائم للمشاركة في مهم البناء الاجتماعي*.

2- تحصيل المعارف العلمية و التقنية اللازمة لرقي الأمة الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي للوطن.

3- التربية على العمل بالعمل، تربية تقضي على الثنائية التقليدية التي تفصل بين التكوين الفكري و التكوين اليدوي، و بين النظرية و التطبيق.

و هكذا أظهرت المدرسة الأساسية متماشية مع الخطوط العريضة الأنفة الذكر. و أهم خصائصها :[18]

1-دوام تسع سنوات لكل طفل : تدوم مرحلة التكوين الأساسي تسع سنوات من التعليم الإجباري. و هي عبارة دمج لمرحلتي التعليم الابتدائي (6 سنوات) و التعليم المتوسط (أختصر من 4 إلى 3 سنوات) و ذلك في مرحلة واحدة أساسية من التعليم.

2-ضمان قدرة متساو من المعلومات لكل طفل: تعتبر مرحلة التعليم الأساسي مرحلة إلزامية موحدة البرامج التكوينية، و نتيجة لاختلاف مستويات الذكاء بين التلاميذ فقد وجدت حصص خاصة للتلاميذ المتخلفين و الضعفاء في بعض المواد، حتى يتمكنوا من اللحاق بزملائهم. و تدارك النقص قبل فوات الأوان، أما بالنسبة للتلاميذ غير المتكيفين مع النظام الدراسي من متخلفين عقليا و معتوهين، الذين يحتاجون إلى عناية خاصة ، فتمنح لهم تربية خاصة في المدارس المتخصصة، حتى ينالوا نصيبهم من العناية و الاهتمام.

3-توحيد لغة التعليم : يتم القضاء على ازدواجية اللغة في التعليم الأساسي، و تأخذ اللغة العربية مكانتها اللائقة بها كلغة لتدريس كل مواد هذه المرحلة الدراسية، و لا تكون اللغة الفرنسية إلا لغة أجنبية ثانية، مثلها مثل غيرها من اللغات الحية كالإنجليزية و الإسبانية يستحسن تعليمها عملا بالحديث الشريف "من تعلم لغة قوم آمن شرهم".

4-ربط البرامج التعليمية بالقيم العربية الإسلامية: تسهل المدرسة الأساسية تفاعل التنظيم التربوي مع الوسط الاجتماعي بعاداته و تقاليده و يساعد في تعريف النشء على دينه و مقوماته الحضارية.

5-تعويد التلميذ علة العمل اليدوي و ترغيبهم فيه: تهدف المدرسة الأساسية إلى ربط الدراسة بالعمل و تقدم للتلاميذ حدا مقبولا من المعلومات المهنية و التقنية، لتمكنهم من التكيف مع الحياة العملية و فهم المعلومات و حب العمل اليدوي. (19)

6-مراعاة نمو قدرات الطفل عند وضع البرامج : يعتبر النمو النفسي و الجسمي للطفل أهم عامل يجب اعتباره عند وضع أي نظام تربوي عصري ، هذا ما أخذت به المدرسة الأساسية حيث قسمت مراحل التعليم إلى ثلاث مراحل مناسبة لمختلف أطوار النمو عند الطفل ، كما هو واضحة فيما يلي:

أ-الطور الأول: من 6 إلى 9 سنوات و تسمى هذه المرحلة القاعدية* و يتم فيها نمو الجوانب النفسية الحركية مثل: التحكم في الحركات الجسمية و نمو الذكاء و الحدس، ثم الفضول و الاندماج في المجتمع.

ب-الطور الثاني: من سن 10 إلى 12 سنة و تسمى هذه المرحلة مرحلة التيقظ و هي الفترة ما قبل المراهقة و أهم الخصائص النفسية التي يتميز بها الطفل في هذه المرحلة سرعة النمو نمو التفكير المجرد و ظهور القدرة الإبداعية ثم تطور الروح الجماعية.

ج-الطور الثالث: من سن 13 إلى 15 سنة و هي مرحلة التوجيه و تمثل فترة المراهقة و أهم الخصائص النفسية التي يتميز بها المراهق تتمثل في القدرة على الاستدلال و نمو الشخصية و تكوين نظرة أخلاقية و الرغبة في التعبير و التحكم و التأثير، ثم تيقظ الحوافز المهنية* و التفكير في المستقبل.[20]

و توفر المدرسة الأساسية للتلاميذ ما يلي:

- دراسة اللغة العربية بحيث يتقنون التعبير بها مشافهة و تحريرا و تهدف هذه الدراسة التي تعتبر من عوامل شخصيتهم القومية إلى تزويدهم بأداة العمل و التبادل و تمكينهم من تلقي المعارف و استيعاب مختلف المواد كم تتيح لهم التجاوب مع محيطهم.

- تعليما يتضمن الأسس الرياضية و العلمية يمكنهم من اكتساب تقنيات التحليل و الاستدلال و فهم العالم الحي و الجامد.

- دراسة الخطط الإنتاجية و تربية التلاميذ على حب العمل عن طريق ممارسته و هذا التعليم الذي يتم على الأخص في المعامل و وحدات الإنتاج يمكنهم منة اكتساب معلومات عامة حول عالم الشغل و يعدهم للتكوين المهني و يهيئهم للاختبار الواعي لمهنتهم.

- أسس العلوم الاجتماعية و لاسيما المعلومات التاريخية و السياسية و الأخلاقية و الدينية يهدف هذا التعليم إلى توعية التلاميذ بدور و مهمة الأم الجزائرية و الثورة و رسالتهم بالقوانين التي تحكم التطور الاجتماعي كما يهدف إلى اكتسابهم السلوك و المواقف المطابقة للقيم الإسلامية و الأخلاقية.

- تعليميا فنيا يوقظ الأحاسيس الجمالية و يمكنهم من المساهمة في الحياة الثقافية و يؤدي إلى إبراز المواهب المختلفة في الميدان و العمل على تشجيع نموها.

- تربية بدنية أساسية و ممارسة منتظمة لإحدى النشاطات الرياضية و تشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسية.

- تعليم اللغة الأجنبية حيث يتاح للتلاميذ الاستفادة من الوثائق البسيطة المحررة بهذه اللغات و التعرف على الحضارات الأجنبية و تنمية التفاهم المشترك بين الشعوب.

عموما فإنه يمكن القول أن " إصلاح المنظومة التربوية يعتبر ذا أهمية قصوى بالنظر إلى الطموحات المرجوة من ورائه، والأهداف التي يسعى لبلوغها، والمنهجية المعتمدة في تطبيقه. ومن الناحية السوسيولوجية يعتبر هذا التغيير إعادة هيكلة للنظام التربوي".[21]

رابعا : أهمية المدرسة الأساسية في هيكلنا التربوي :[22]

تكمن أهمية المدرسة الأساسية في هيكلها الجديد إلى عدة أسباب أهمها:

السبب الأول : هو ضمان عدم عودة أطفالنا الذين سيغادرونها بعد أن يمكثوا بها تسع سنوات من التعليم المتواصل إلى الأمية من جديد كما كان يحدث في التعليم الابتدائي، حيث يعود أطفالنا الذين يغادرون المدرسة الابتدائية و لا ينجحون في الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط إلى الأمية أو شبه الأمية نظرا لضعف التعليم الابتدائي في الوقت الحاضر بسبب ضعف المعلمين الذين يقومون بالتعليم فيه من ناحية، و بسبب جهل و أمية الأسر الجزائرية و خصوصا في الريف و البادية

من ناحية أخرى.فالتعليم ضعيف من ضعف المعلمين و البيئة الاجتماعية فقيرة ثقافيا بسبب كثرة انتشار الأمية بين المواطنين .

2-السبب الثاني : لأهمية المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات فهو مزجها في نظامها التعليمي بين التعليمين النظري و التقني بحيث يجمع تلامذتها في تعليمهم بين مختلف العلوم الإنسانية و العلمية و الرياضيات و اللغات و بين التعليم التقني في تعلمون إلى جانب تلك العلوم حرفة أو مهنة يستطيعون بها أن يشقوا طريقهم في الحياة بسهولة و يندمجوا في عجلة الاقتصاد بكل يسر عندما يغادرون مدارسهم إلى معمعة الحياة العلمية.

-وقد شهدت هذه المرحلة مثل المراحل السابقة وضع مخططات تنموية إصلاحية مست جميع الميادين بما فيها قطاع التربية و التعليم كقطاع حيوي .

المحاضرة السابعة

المرحلة السادسة: المخطط الخماسي الأول (1980- 1984) :

لقد كانت حصة قطاع التربية و التعليم في هذا المخطط ما يقارب (11.72%) من الميزانية العامة للدولة، أي ما قيمته (65.70% م.د.ج)[23] . و كانت أهم المنجزات التي ركزت عليها المنظومة التربوي في المخطط الخماسي الأول نذكر ما يلي:

أولا: ركز هذا المخطط على الأسبقية التي استحقها التكوين بصفة عامة و تخطيط تكوين الأصناف التي يحتاج إليها التعليم الثانوي بصفة خاصة، كما ركز على أهمية تدعيم جهاز تكوين المؤطرين.

ثانيا: شرع في تنصيب المدرسة الأساسية في الموسم الدراسي (1980-1981).

ثالثا: الشروع في عملية التوجيه نحو الشعب التقنية من الموسم الدراسي(1981-1982). رغم أن إصلاحات المنظومة التربوية كانت مقررة في هذا الشأن منذ 1976.

رابعا: كان عدد أساتذة التعليم التقني الجزائريين ضئيلا جدا بحيث تم توظيف عدد كبير من المتعاونين الأجانب حتى بلغ عددهم في الموسم الدراسي (1982-1983) نسبة 80% و يرجع ذلك انعدام مؤسسات خاصة بتكوين أساتذة التعليم التقني.

المرحلة السابعة: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) :[24]

لقد كانت حصة قطاع التربية و التعليم في هذا المخطط ما يقارب (01.10%) من الميزانية العامة للدولة، أي ما قيمته (18.02م.د.ج) و أهم منجزات المنظومة التربوية في المخطط الخماسي الثاني نذكر ما يلي:

- إصلاح التعليم الثانوي الذي لم يشرع في تنصيبه و تطبيقه إلا بمناسبة الموسم الدراسي (1985-1986) أي السنة التي أنشئت فيها الجذوع المشتركة تفرعت على شعب عديدة بعد حذف الجذع المشترك الوحيد الذي يحوي فقط على التقني الرياضي و التقني الصناعي.

- إحداث شعب تقنية جديدة كالبيوكيمياء و الإعلام الآلي و الكيمياء الصناعية و الزراعية و كذلك في مجال إقامة إصلاح التعليم الثانوي، ثم ابتداء من السنة الدراسية (1985-1986) إدخال تعاليم اختيارية على مستوى مجموعة من مؤسسات التعليم الثانوي.

- تم إنشاء عدة متاقن و تخفيض التوقيت الخاص بالمواد التقنية بدون تغيير في أهدافها و رغم هذا المخطط و المحكم و الإجراءات التي اتخذت الدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية في هذه الفترة إلا أن المدرسة الأساسية لم تستطيع تحقيق طموح الشعب الجزائري في التطور العلمي و التكنولوجيا و يرجع ذلك لجملة من النقائص و السلبيات التي اعترضت طريق المدرسة الأساسية أثناء تطبيقها على أرض الواقع و نذكر منها ما يلي :[25]

* نقص الترابط و التجانس و التكامل بين المواد و تعدد التقنيات و لاسيما إذا كانت ملقنة من طرف عناصر لم يحسنوا بعد تفهمها بصفة كلية أو حاجة إلى تكوين إضافي أو رسكلة حتمية في عدم الاهتمام بالكتابي لفائدة الشفهي و ذلك رغم النسبة المرتفعة الممنوحة للمواد الخطية و التي تتراوح بين 55% إلى 77%.

بحيث يلاحظ أن التلميذ المنتمي إلى الطور الثاني مثلا لا يحسن أحيانا لا القراءة و لا الكتابة الشيء الذي يمنعه من الانتقال إلى السنة السابعة عملا في ذلك بتطبيق نسبة القبول المحددة من طرف الجهات المعنية كما يلاحظ أن التلميذ في الطور الثالث عاجز كذلك عن الكتابة الصحيحة السليمة.

* تشعيب المواد و تضخيم النشاطات و تكديس التوقيت إلى أن أصبح يحتوي في الطور الثالث على 32 ساعة في السنة السابعة بالإضافة إلى 03 ساعات للاشتراك و 34 ساعة في الثامنة. و التاسعة زائدة 03 ساعات للاستدراك، الشيء الذي جعل التوقيت الإجمالي 37.35 ساعة في الأسبوع و هذا مرتفع جدا و مرهق مع العلم بأن التلميذ مطالب ببذل جهود أخرى لحفظ دروسه و إنجاز فروضه في المنزل و الشيء الذي يشكل بدون شك عائقا له في تأليف الكتب و طبعها بسرعة و في آخر لحظة تحت الضغوط و الظروف المعروفة و بدون تجريب في غالب الأحيان و بدون معالجة البرامج الموضوعية هي ذلك في آخر لحظة و الدليل على ذلك الأخطاء التي لوحظت في كتب الفيزياء و التكنولوجيا و بعض القواميس و الكتب التي جمعت على المؤسسات و التلاميذ أوضعت على جهة بعد طبعها و صرف أموال باهضة

لأن تغيرات أدخلت على برامجها و مواضيعها علاوة على أن توزيع كتب أخرى لم تقع في الوقت المناسب أو لم توضع بين أيدي التلاميذ و المعلمين التابعين للولايات النائية بعد مرور سنة دراسية كاملة.[26]

و إذا نظرنا إلى الجانب النظري للمدرسة الأساسية، و إلى الأهداف التي تصبوا إليها يمكن القول أن المدرسة الأساسية هي تلك النظرة التي ينادي بتحقيقها المربون المعاصرون، إلا أن الواقع يثبت أنها لازالت تتخبط في مشاكل، لكونها تتطلب إمكانيات مادية و بشرية هائلة.

فهي تتطلب الإقلال من عدد التلاميذ بالفصول الدراسية و تحتاج إلى أجهزة و مخابر ضرورية للأشغال التطبيقية.

إلا أن الأزمة الاقتصادية و النمو الديمغرافي السريع، و التراجع السياسي أمام المتحيزين إلى المدرسة الفرنسية في الجزائر، كلها عوامل وقفت في وجه تحقيق المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات لأهدافها، فلم يبق من المدرسة الأساسية إلا اسمها نتيجة عدم الوفاء بشروطها و متطلباتها المادية، و نتيجة التعديلات المتكررة التي أدخلت على برامجها و تدهور القدرة الشرائية للمربين، و انحطاط مكانتهم في المجتمع، و هكذا انخفض مستوى رضاهم المهني مما أثر سلبا على مردوديتهم و بالتالي على فعالية المدرسة الأساسية و هو ما أعطى أعدائها فرصة الإنقظاظ عليه.
لقد كانت المدرسة الأساسية في الجزائر نتيجة تطور طبيعي ، فظهرت لتحقيق

الأهداف دعت إليها الحاجة إليها منها الحفاظ على التلاميذ لمدة 9 سنوات من التعليم الإلزامي و تهريب التعليم الأساسي بما في ذلك الدول المتقدمة.

* يجب الكشف عنها من خلال البحوث العلمية و العمل على تقويمها موضوعيا[27] . كل هذه الإشكاليات التي عانت منها المنظومة التربوية و لا تزال تعاني منها حتى يومنا هذا و التي ارتبطت بما تشهده الجزائر من تغيرات سياسية مثل التعددية الحزبية و التغيرات الاقتصادية مثل اقتصاد السوق... كل هذه التغيرات و غيرها الكثير، تطلب القيام بإجراءات إصلاحية على المنظومة التربوية الجزائرية و حتى تواكب هذا الكم الهائل من التطورات و تواجه التحديات العالمية التي يشهدها العالم ككل و منه الجزائر كدولة سائرة في طريق النمو، و لكن قبل التطرق إلى الإصلاحات التي شهدتها فترة التسعينات حتى يومنا هذا.

المحاضرة الثامنة

المرحلة الثامنة : الإصلاح في الفترة من 1990 إلى 2007:

عرفت هذه المرحلة عدة محاولات للتحسين مست مختلف أطوار التعليم، انطلاقا من أن البرامج المدرسية مكثفة و غير منسجمة مع التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، تمثلت أهم الإجراءات فيما يلي[28] :

- تكييف أمرية 76 حتى تواكب التغيرات.

- إجراء تعديلات جزئية سنة 1989 على برامج المواد الاجتماعية، ثم مجموع المواد سنة 1993 في إطار تخفيف المحتويات مع إعادة الصياغة سنة 1996.

- إدراج الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي (كلغة أجنبية أولى).

- محاولة تطبيق المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي و التنظيمي و الإداري و المالي.

- إنشاء المجلس الأعلى لتنسيق الإصلاح سنة 1996.

- إصلاحات اللجنة الوطنية 2001.

أولا - المجلس الأعلى للتربية:[29]

يقضي الإصلاح وضع استراتيجيات مدروسة، و هياكل خاصة للمتابعة، و وعيا في الجزائر عند رغبتها في الإصلاح الشامل أنشأت "المجلس الأعلى للتربية" للإشراف

على العملية الإصلاحية التربوية، و يعد المجلس الأعلى للتربية تجربة تستدعي الوقوف عندها.

أ-الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للتربية: تحدد المجلس الأعلى للتربية بموجب المرسوم الرئاسي بتاريخ 12 نوفمبر 1996، يتكون من 156 عضوا يتوزعون في خمس لجان لها مهام مختلفة و متكاملة محددة بموجب المرسوم (101/96) في المادة 25، هي:

- **لجنة التعليم:** و تتكفل بتصور الاختيارات الأساسية و التوجيهات العمة في ميدان التعليم.

- **لجنة التكوين:** و تتكفل بتحديد إستراتيجية منسجمة و عقلانية لتكوين المكونين و وضع إستراتيجية تأهيل و تكييف مهني.

- **لجنة البحث الدراسات الاستطلاعية:** تضطلع عناصر إستراتيجية منظومة التربية و التكوين.

- **لجنة المتابعة و التقويم:** و مهمتها تقويم ظروف تطبيق السياسة الوطنية للتربية و التكوين.

- **لجنة العلاقة مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي:** تراعي مدى تحقيق أهداف سياسة ملائمة التكوين مع التشغيل[30] .

ب-مهام المجلس الأعلى للتربية: يقدم المجلس تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية عن حال قطاعات التربية و التكوين و مقترحاته للتعديل من حيث الأهداف و البرامج و الطرق، و يعطي رأيه في كل القرارات الصادرة بشأن الإصلاح لقطاعي التربية و التكوين ، و قد حددت المادة(5) من المرسوم (101/96) مهام المجلس فيما يلي[31]:

- يشارك في إعداد و تقويم السياسة الوطنية للتربية و التكوين قصد المساهمة في ضمان الانسجام الشامل للمنظومة التربوية و تحسين مردودها و انسجامها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

- يدرس و يبدي رأيه في كل ما يتعلق بالتربية و التكوين في جميع المستويات و مختلف الجوانب.
- يضمن ديمومة التشاور داخله بين كافة أطراف منظومة التربية و التكوين.
- يساهم في إعداد قواعد آداب المهنة و أخلاقها و مقاييسها في الميدان التربية و التكوين.
- يقترح العناصر الأساسية الإستراتيجية لتنمية شاملة و منسجمة و متجانسة لمنظومة التربية و التكوين، وفق المقاييس و المعايير العالمية المعمول بها، و القيم و الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري.

- تلقين قيم ثورة نوفمبر 1954 ، من خلال تدريس التاريخ الوطني و الثقافة الوطنية.
- دراسة مشاريع الإصلاح التي تبادر بها القطاعات المكلفة بالتربية و التكوين و تقديم آراء حولها.
- تقويم تنفيذ السياسة الوطنية في التربية و التكوين.
- إنجاز البحوث و الدراسات التي تفيده أو تكليف من ينجزها.
- متابعة التطورات الكبرى على الصعيد الدولي في مجال التربية و التكوين.

في الأخير فالمجلس الأعلى للتربية لم يدو طويلا لأن بانتقال السلطة إلى رئيس جديد قام بإلغاء غالبية المجالس الاستثنائية التي أنشأها الرئيس "اليمين زروال"، و عوض بلجنة مؤقتة محددة المهام و الآجال لتقديم تقريرا و توصيات لإصلاح المنظومة التربوية.[32]

ثانيا ـ اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

نصب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" "اللجنة الوطنية لإصلاح المنظمة التربوية" بتاريخ 13 ماي 2000 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 101- 2000 المؤرخ في 09 ماي 2000. و تتألف اللجنة من 158 عضوا. بعد حوالي تسعة أشهر من الأشغال قدمت اللجنة مشروعها.

أ-مهام اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: حدد المرسوم رقم: 101 المؤرخ في 09 ماي 2000 مهام اللجنة، و أعضاءها و منحها الصلاحيات التالية[33]:

- إجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص موضوعي و مفصل لجميع عناصر المنظومة التربوية و دراسة إصلاح كلي و شامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم.

- اقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية جديدة على الخصوص اقتراح مخطط رئيسي يتضمن المبادئ العامة و الأهداف و الإستراتيجيات و الآجال المتعلقة بالتنفيذ التدريجي للسياسة التربوية الجديدة من جهة و تنظيم المنظومات الفرعية و كذا تقييم الوسائل البشرية و المالية الواجب توفيرها من جهة أخرى.

- تقديم نتائج أشغالها في تقرير عام يستخدم كأساس لإصلاح المنظومة التربوية في مجملها و لإعداد ترتيب قانوني جديد بحكم منظومة التربية و التكوين في أجل تسعة أشهر من تاريخ تنصيبها.

- دراسة و اقتراح تقرير مفصل للتدابير التي تراها ضرورية و عاجلة لتطبيقها في ميادين ذات أولوية مباشرة مع الدخول المدرسي الذي يلي تاريخ تنيبها في إطار المسعى العام لمهمتها و على أساس التشخيص الذي تعده.

- تؤهل اللجنة في إطار إنجازاتها للقيام بما يأتي :

* تطلب من الإدارات و الهيئات العمومية إبلاغها بجميع الوثائق و الدراسات و المعلومات الإحصائية أو غيرها المتعلقة بالمنظومة التربوية التي من شأنها أن تكمل استعمالها.

* تستلم جميع الدراسات ذات الصلة بمهامها.

* تستمع إلى كل شخص يكتسي الاستماع إليه فائدة في تسيير أشغالها.

تستعين بخبراء و مستشارين أو تابعين لمنظومات دولية لمساعدتها في أشغالها.

ب-أهداف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: تسعى إلى تحقيق ما يلي[34]:

- التحقق في إطار تشخيص المنظومة التربوية من النتائج المسجلة الإيجابية منها و السلبية مع تحليل أسبابها العميقة و آثارها.

- تحليل التحديات الجديدة التي لابد أن تواجهها و تحديد المتطلبات الضرورية لتكوين مواطن قادر على التفتح و المساهمة في تنمية الوطن و التكيف مع عالم يتسم بتطور المعارف و التحولات و التغيرات الثقافية و العلمية و التقنية و التكنولوجية.

- اقتراح الإجراءات الكفيلة بالسماح للناشئة الجزائرية بالاستفادة من تعليم قاعدي إلزامي و مجاني و ضمان التكافؤ لها في فرص النجاح في تمدرسها.

- التأكيد على الظروف الكفيلة بضمان النجاح لأكبر عدد من التلاميذ على أساس قدراتهم بوضع آليات من شأنها التقليل من الرسوب و التسرب، و بالتكفل بالتلاميذ ذوي الحاجات الخاصة و القدرات المتميزة.

- اقتراح اختيارات تساعد على حل أحد المشاكل الرئيسية المتعلقة بغايات و تنظيم التعليم ما بعد الأساسي في إطار شامل و متكامل.

- دراسة الوسائل التي تساعد على تجديد جذري للمحتويات و المناهج البيداغوجية و العمل على جعل التلاميذ في منأى عن التأثيرات و محاولة التغيير الأيدلوجي أو السياسي بحيث يهدف هذا الإصلاح إلى تكوين مواطن يكتسب علما و مهارة و منهجا سلوكيا و آداب التعايش مع الغير.

- اقتراح مشروع بعيد المدى التعليم العالي و البحث العلمي.

- دراسة الترتيبات المناسبة قصد إدماج تعليم اللغات الأجنبية في مختلف مراحل المنظومة التربوية، لتمكين المتعلمين من الوصول المباشر إلى المعارف العالمية و تسهيل الانفتاح على ثقافات أخرى، و تحقيق التساوي بين مختلف شعب التعليم الثانوي و التكوين المهني و التعليم العالي.

- تحديد الظروف و اقتراح ما يستلزم من إدماج التكنولوجيات الجديدة في المنظومة التربوية، خاصة المتعلقة بالإعلام و الاتصال و الإعلام الآلي.

- اقتراح منظومة فعالة و مستقرة لتكوين و تقييم المكونين.

- توخي اللجنة في تفكيرها الاستناد دوما إلى مرجعية قوامها المبادئ و القيم السياسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة و المساواة و التسامح و السلم و الديمقراطية و حب الوطن و التفتح على العالم، و هي القيم التي لابد أن تكون قاعدة صلبة ينبني عليها نشاط المدرسة الجزائرية.

- الاستعانة بأي شخص كفء و مؤهل لاسيما خبراء المنظمة العالمية للتربية و الثقافة (اليونسكو)، و المنظمة العربية للتربية و الثقافة (الألسكو).

- اقتراح كل الحلول التي من شأنها أن تحقق التقدم.

المحاضرة التاسعة

1 .3 . دواعي الإصلاح في الجزائر[35]

إن أوجه القصور المشار إليها أنفا والتي تحد من حسن أداء نظامنا التربوي ومردوديته ستزيدها التحديات القادمة عمقا وستتوجب معالجتها في ظل ما تشهده اليوم من تحولات في الساحة الوطنية وفي العالم.

وتطرح التحولات التي يعيشها مجتمعنا على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتقلبات المسجلة في المستوى العالمي في المقام الأول، إشكالية السياسة التربوية، إن العناية بالموارد البشرية والارتقاء بها إلى مستويات النوعية المنشودة مسألة مركزية باعتبارها عاملا حاسما في المواجهات التي تتحكم في التوازنات الجديدة في النظرة الجيو- سياسية* على الصعيد الدولي وعنصرا أساسيا في بروز ثقافة ديمقراطية إدماجي هدفها تعزيز المواطنة ودولة القانون. إن الموارد البشرية هي في نهاية المطاف العنصر الضامن لقدرتنا على تمثل الثقافة التكنولوجية. وإسهامنا الفاعل في إنتاجها واستهلاكها.

1 . 3 . 1 . التحولات الداخلية

- في المجال السياسي:

يأتي في مقدمة التحولات الكبرى في الساحة الوطنية انتقال الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية والآفاق الديمقراطية التي تتيحها هذه التحولات فعلى

المشروع التربوي أن يعد النشء للتعامل السليم بمفهوم الديمقراطية وما يتفرع عنه من مفاهيم.فإن عليه أن يبرز على الخصوص القاعدة المشتركة التي يؤسس عليها التلاحم العضوي للمجتمع الجزائري بل للأمة الجزائرية جمعاء وتنصهر فيها وحدته ومجالات اختلاف وجهات النظر السياسية وحرية الرأي.

ومن ثمة كيف تمارس الحريات الفردية والجماعية في هذه المجالات انطلاقا من احترام رأي الغير بتربية الأجيال على ذلك منذ الصغر، في القسم والمدرسة.

ـ في المجال الاجتماعي والاقتصادي:

تعاني الجزائر في الوقت الحاضر من مجموعة من المشكلات والاختلالات:

- الزيادة السريعة في عدد السكان.
- انخفاض معدل نمو القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- ارتفاع معدل البطالة*.
- ارتفاع مديونية الجزائر الخارجية.
- تدهور قيمة الدينار الجزائري.
- عجز كبير في الخدمات الأساسية مثل: الصحة-التعليم-المواصلات-السكن.
- آثار اللامبالاة وعدم الاهتمام بقضية الإنتاج والعمل.)

ويأتي الشباب في مقدمة المتضررين من هذه الأوضاع الأمر الذي أحدث شرخا في النسيج الاجتماعي وأدى إلى بروز نوع من ثقافة اليأس والإحباط والإقصاء وتفشي ظاهرتي التطرف والعنف ويزيد من حدة ذلك بوادر تفكك الأسرة التقليدية وغياب تكافل اجتماعي حقيقي مما استدعى ضرورة إدخال إصلاحات عميقة على الاقتصاد الوطني فعلى المشروع التربوي أن يزيد النشء بالأدوات الفكرية والمهارات التربوية والقيم التي تجعله قادرا على صوغ مشاريع فردية لحياة كريمة متزنة في مجتمع متضامن يسوده الوئام والانسجام.

1 . 3 . 2 . التحولات الخارجية

ـ التحولات الثقافية والتكنولوجية وثورة الاتصال:

إن من أبرز سمات العالم المعاصر تسارع وتيرة التغيرات التكنولوجية لاسيما في ميدان الثقافة والإعلام والاتصال، ويؤكد ذلك ما نشهده ونسمع به يوميا من زحم في المعلومات التي يتزاحم بعضها بعضا. ويخفى لاحقها على سابقها طابع القادم السريع، وعلى المشروع التربوي أن يعير هذا كل اهتمامه. فيتيح النشء القدرة على التكيف مع الجديد وذلك بتركيز البرامج التعليمية على امتلاك المواقف المنهجية، وعدم حصرها على المفاهيم فقط، عن من أهم ما ينبغي أن توطن عليه النظم التربوية النشء تأسيس الحكام على ثقة واتخاذ القرارات عن وعي إن على نظام التربوي أن يدخل التكنولوجيات الجديدة بشرط أن يحسن انتقادها وتوظيفها في المناهج التعليمية.

ـ العولمة*: إن تشبيه العالم بقرية صغيرة أصبح شائعا، ويحمل هذا التشبيه دلالات الترابط الوثيق بين جميع بلاد العالم في شتى المجالات، فلم يعد هناك بلد معزول كما يحمل دلالات سرعة الاتصال [36].

فلم يعد هناك بلد نائي وكأنه حدث تلاشي للحدود الجغرافية المعروفة، إذا اتسع مجال التبادل التجاري ومجال حرية تنقل الأشخاص، وتداعت القيود الجمركية، مما قد يعدل من تصور الزمان والمكان ويغير من بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بذلك. فالعالم أصبح يبدو وكأنه يسير وفق نمطية واحدة بعد فقدانه القطبية الثنائية منذ انهيار المعسكر الشرقي وسيادة النمط الغربي في التوجه السياسي في كثير من البلاد. إ ذلك يعني فتح المجال واسعا أمام المنافسة الدولية الحرة التي لم يصمد أمامها إلا اقتصاد قوى حيوية، غايته خدمة الإنسان، وهذا ما أدى إلى ظهور تكتلات جهوية في العديد من مناطق العالم وطبيعي أن ينعكس ذلك على حياة الأفراد والمجتمعات غما بالسلب أو الإيجاب إذ ستهيمن المعايير الإنتاجية والفعالية والنجاعة. وعلى المشروع التربوي الذي هو مرتكز كل تحول في المجتمعات أن يعمل على تكوين أفراد نشطين قادرين على اتخاذ زمام المبادرة للإسهام في إنماء الثروة الوطنية بما يملكونه من قدرات على المنافسة والإبداع حتى لا تتفاقم الأمراض الاجتماعية وشتى الانحرافات الناجمة عن الفقر والأمية والبطالة في بلادنا. إنه ينتظر من مشروع الإصلاح التربوي ان يكون مصدرا لرفع كل ما ينجز عن هذه التحولات من تحديات.

المحاضرة العاشرة

1 . 3 . 3 . التحديات الكبرى[37]

أولا: التحدي الثقافي:

يتطلب التطور السريع لوسائل الاتصال والمعلومات وضغط ثقافات القوى المهيمنة ولغاتها بشكل متزايد، تربية تعتمد على كفاءات التحليل والمقارنة وقدرات الاتصال، فالوزن الثقافي سيقاس أكثر فأكثر بكفاءات الأمم والأفراد على الاعتزاز بثقافتهم وعلاقاتهم بالثقافة الإنسانية وبتطوير قدراتهم على استيعاب التقدم ولهذا بات من الضروري التحكم في الألسنة ولغة الاتصال التي تتجه نحو العالمية[38]

ثانيا: التحدي الاقتصادي:

يتعين على نظام التربية والتكوين أن يطور التأهيل العلمي والتكنولوجي وفي هذا المجال ينبغي أن تعمل التربية على ترشيد سلوك المنتجين والمستهلكين وتطوير روح المبادرة وتثمين الجهد كما يجب أن يخضع مردود التربية وتسييرها إلى معايير دقيقة، وأن تعتمد على مقاييس تأهيل تقترب تدريجيا من المقاييس الدولية ولذلك فإنه أصبح من الضروري وضع سياسة تعاون وتبادل علمي وتكنولوجي.

ثالثا: التحدي العلمي والتكنولوجي:

ستشكل المعارف النظرية والتطبيقية بصورة متزايدة مصدرا للثروة والقوة في عالم مترابط، وهو ما يتطلب التجديد المتواصل للمعارف والتكنولوجيات وتدويل البحث

والإنتاج العلمي ووضع سياسة لتكوين النخبة العلمية الوطنية والنهوض بها، وهو ما يستلزم استثمارات هامة لتحسين ظروف البحث والإنتاج العلمي التكنولوجي في مختلف القطاعات والميادين الإستراتيجية.

رابعا: التحدي الاجتماعي:

لقد عرف المجتمع الجزائري بحكم تأثير عوامل داخلية وخارجية تحولات بارزة ينبغي التنبؤ بمسارها والتحكم فيها. وتمثل العلوم الاجتماعية بهذا المفهوم أولوية بارزة كما تعتبر في هذا السياق كل التربية من أجل التضامن والمدنية ونبذ العنف النهوض بالاتصال الاجتماعي* من المهمات الأساسية.

خامسا: التحدي السياسي:[39]

على النظام التربوي أن يتكفل بالخيارات الجيو-إستراتيجية وسياسة الإشعاع السياسي والدفاع الوطني، وتهيئة ظروف تطبيقها وفي هذا المجال ينبغي أن تتماشى سياسة تعليم اللغات الأجنبية والتاريخ والجغرافيا وسياسة التبادل والتعاون ولاسيما في ميدان البحث والتكوين والتكنولوجيا معا الاختيارات والمصالح الكبرى للجزائر في المدى الطويل. وعلى الصعيد الداخلي تعتبر معرفة المؤسسات وسيرها واحترام الحقوق والواجبات وكذا التسامح واحترام الرأي الآخر من الروافد الرئيسية للوعي بالمواطنة والتحلي بأخلاقيات سياسة ديمقراطية تخلص من هذا أن التحولات الداخلية والخارجية وما نجم عنها من تحديات هي مرتكز أساسي ينبغي أن يبنى

عليه التفكير والعمل في ميدان التربية والتكوين، إذ الغاية القصوى لنظامها التربوي هي صوغ مصير وطني يكون في مستوى طموح شعبنا وتضحياته بتنمية قدرات المواطن الجزائري والارتقاء بمعارفه ومهاراته لجعله مواطنا فعالا مسؤولا واعيا في أداء مهمته الدائمة في الدفاع عن دولته ومؤسساتها الديمقراطية في كل الظروف والدفاع عن وطنه والنهوض به.

لهذه التغيرات الجذرية والأحداث التي عرفتها البلاد آثارا بارزة على المنظومة التربوية وكذا على مكانتها الإستراتيجية في التنمية مما أثر بطبيعة الحال على المخصصات المالية المعتمدة لهذا القطاع وذلك لحساب قطاعات أخرى كالأمن والجيش ومخصصات مالية لتغطية الهياكل والمؤسسات التي خربها الإرهاب. لقد كانت حصة قطاع التربية والتعليم في هذه الفترة ما يقرب (6.50%) من الميزانية العامة للدولة أي ما قيمة (1202.4م.د.ج) وأهم الإجراءات الإصلاحية على المنظومة التربوية الجزائرية نذكر ما يلي:

كان أهم تعديل هو تكييف أمريه 76، حتى تواكب التغيرات.

إجراء تعديلات جزئية على برامج المواد الاجتماعية، ثم مجموع المواد سنة 1993، في إطار تخفيف المحتويات، مع إعادة الصياغة سنة 1996.

تم إدراج الانجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي (كلغة أجنبية أولى).

محاولة تطبيق المدرسة المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري المالي، تنفيذ لما جاء في أمريه 76.

كما عرفت هذه الفترة وضع هياكل خاصة لمتابعة تطور المنظومة التربوية ودراسة نقائصها ووضع طرق لإصلاحها، وأهمها المجلس الأعلى للتربية ثم اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

الهوامش

(1) وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، **النظام التربوي و المناهج التعليمية**، مرجع سابق، ص12

(2) علي بوعناقة، بلقاسم سلاطنية، **علم الاجتماع التربوي، مدخل و دراسة قضايا المفاهيم**، دار الهدى للطباعة والنشر ،عين مليلة، ص51،52

* **نظام ديمقراطي:** هو كل نظام يستمد الحاكم فيه صلاحيته من قبل الشعب و من هنا فان الديمقراطية هي كل نظام يكون فيه الشعب شريك فعلي في إدارة شؤون الدولة و من هنا عرفت الديمقراطية على انها حكم الشعب (ديموس = شعب + قراطس = حكم) = حكم الشعب

(3) وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، **وحدة النظام التربوي**، مرجع سابق، ص. 7،9

(4) بوفلجة غياث، **التربية و متطلباتها**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1993، ص 31

(5) الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل الاستقلال**، مرجع سابق، ص 42

* النظام التعليمي : مجموعة المبادئ و القيم الكلية التي توجه العملية التعلمية ، لتحقيق اهداف تصبو اليها معين و يقوم هذا القصور على مراعاة جملة من العناصر المهمة و التي لابد من توافرها المرجعية – الاهداف – البيئة

تعريفها : الظروف التي تحيط بالشخصية المستهدفة بالتعليم

(6) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 43، 45.

(7) نفس المرجع ، ص45

(8) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 46

* **التعليم التكميلي :** المقصود به الطور الثالث في التعليم السابق اي مرحلة التدريس بالمرامي و التدريس بالأهداف و هو مكمل الطورين الأولين 1 ، 2 .

(9) المجلس الأعلى للتربية، **المبادئ العامة السياسية التربوية الجديدة و إصلاح التعليم الأساسي**، مارس 1998 ص111

(10) ، وزارة التربية الوطنية، إحصائيات سنة 2003/03/2003..WWW.Meducation .dz،01

،

(11) الطاهر زرهوني، نفس مرجع سابق، ص 47

(12) **موقع وزارة التربية الوطني**، إحصائيات 2003- 2003/03/05 على الساعة 15.00 مساءا

* **التعليم التقني :** هو التعليم يتضمن إعدادا تربويا بالإضافة إلى إكساب مهارات و قدرات ،و يستهدف إعداد قوى عاملة تقع عليها مسؤولية التشغيل و الإنتاج .

التعليم المهني : هو نوع من التعليم النظامي في مستوى التعليم الثانوي يتضمن إعدادا تربويا و إكساب معارف و مهارات و قدرات مهنية و يستهدف تخريج عمال لهم القدرة مع التنفيذ و الإنتاج .

(13) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 53، 54

(14) رابح تركي، **أصول التربية والتعليم**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص105

(15) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 56، 57

* **الدراسة الإلزامية :** إجبارية التعليم بعد السن السادسة و المعمول به في النظام التربوي القائم في الجزائر .

(16) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 56، 57

* **جزأرة التعليم** : و هي وضع نظام تعليمي بمحتويات برامج التعليم جزائرية و موظفي التعليم و التأطير جزائريين و تشريع مدرسي من مشرعين جزائريين .

(17) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 121، 122

* البناء الاجتماعي : هو نسق اجتماعي يتميز بدرجة معينة من الثبات و الاستقرار ، و يتألف من جماعات و زمر مثل العشائر ، القبائل ، الأمم و التي تقوم كل منها بتنظيم علاقات الأفراد الذين ينتمون إليها .

18 بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص46، 47

(19) بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص 46،47

* المرحلة لقاعدية: مرحلة بنائية تسبق سن التعليم المتوسط، يتم فيها بناء التعلمات القاعدية لدى المتعلم.

* الحوافز المهنية: وسائل للتشجيع على الربط بين التعلم والتمهين لدى المراهق.

(20) بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص،48.

21 بوكبشة جمعية، تحديث المناهج التعليمية ضمن عملية الإصلاح التربوي، مقال مقدم في **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ع10 جوان 2013، ص21 إلى26

22 رابح تركي، مرجع سابق، ص125

(23) **موقع وزارة التربية الوطنية** ، إحصائيات 2003- 2003/03/05 على الساعة 15.00 مساءا

24 نفس المرجع

25 موقع وزارة التربية الوطنية، المرجع السابق.

(26) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 130-131

(27) بوفلجة غياث، **التربية و التكوين بالجزائر** ،مرجع سابق، ص 52-53

(28) بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص 49

29 اللجنة الوطنية للإصلاح، المرجع السابق، ص15

(30) بوفلجة غياث، **التربية و التكوين بالجزائر**، مرجع سابق، ص 170- 171

(31) المرجع نفسه، ص 172- 175

(32) بوفلجة غياث، **التربية و التكوين بالجزائر**، مرجع سابق، ص 180

(33) اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي، مرجع سابق، ص 14

(34) الجنة الوطنية للإصلاح التربوي، مرجع سابق، ص 15– 16

35 اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي، مرجع سابق

* الجيوسياسية، نوع من السياسة الخارجية الموجهة بشكل أساسي بحسب العوامل الجيوسياسية التي تعلم، تقيد أو تؤثر التخطيط العسكري والسياسي. مثل الاستراتيجيات الأخرى.

***البطالة :** تعني وجود فرد في المجتمع قادرا على العمل و سلك طرق كثيرة و لم تمنح له فرصة العمل ، لأسباب قلة فرص العمل و تعد البطالة آفة اجتماعية .

*__العولمة :__ هي عملية يتم من خهلالها تعزيز الترابط بين شعوب العالم في إطار مجتمع واحد لكي تتضافر جهودهم معا نحو الأفضل و مثل هذه العملية القوى الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية ، التكنولوجية .

(36) المجلس الأعلى للتربية، **المبادئ العامة لسياسة التربية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي**، ص13

(37) المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص28

(38) المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص25

*__الاتصال الاجتماعي :__ يعني استمرار العلاقة المتينة بين طرفي العلاقة المشاركين فيها أو التواصل يعني علاقة بين فردين أو مجتمعين مما يحقق المنفعة المتبادلة بين الطرفين .

39 المجلس الأعلى للتربية ، مرجع سابق .